النصاب القانوني لعقد الاجتماع على هذا المستوى. وهذه الدول هي: مصر وسوريا ولبنان والاردن والعراق وليبيا وموريتانيا وسلطنة عُمان والبحرين واليمن وفلسطين» (**السلام**، ١٩/٤/١٩٩٢).

وقد رحّبت مصر بنتائج اجتماع بيروت، وقال وزير خارجيتها، ان بلاده تعتبر هذه الاجتماعات «خطوة ايجابية لتسهيل عملية السلام واستمرارها، وتأكيد الموقف العربي الايجابي من عملية السلام في الشرق الاوسط» (**المصدر نفسه**، ٦/٤/١٩٩٢).

وأعربت الناطقة باسم الوفد الفلسطيني المفاوض، عشية توجّهه للجولة الخامسة، عن أملها «في ان تتهيأ الظروف لعقد مؤتمر قمة عربي... من أجل التوصل الى صيغة مشتركة حول مستقبل هذه المفاوضات» (**السلام**، ٢٥/٤/١٩٩٢).

الى واشنطن مرة أخرى

في مؤتمره الصحفي، الذي عقده في الجزائر، لاحظ الرئيس الفلسطيني، «ان المتفاوضين الفلسطينيين والسوريين واللبنانين والاردنيين سيذهبون الى الجولة المقبلة من المفاوضات يوم ٢٧/٤/١٩٩٢ رغم انهم يعرفون، بالتأكيد، ان الوفد الاسرائيلي سيأتي بدون تفويض نظراً لأن الانتخابات على الابواب» (**الشعب**، ١٩/٤/١٩٩٢)؛ مع ذلك قالت الناطقة باسم الوفد الفلسطيني، د. عشراوي «ان الفلسطينيين سيطلبون من اسرائيل... وقف الاستيطان، واحترام حقوق الانسان في الاراضي المحتلة، وتطبيق اتفاقية جنيف التي تؤمن الحماية للسكان في ظل الاحتلال، ونقل السلطة للشعب الفلسطيني» (**الشعب**، ١٣/٤/١٩٩٢)؛ وأكد رئيس الوفد، د. حيدر عبدالشافي، «ان الجانب الفلسطيني ما زال متمسّكاً بالمواقف التي طرحها في المفاوضات السابقة حول الفترة الانتقالية في الاراضي المحتلة... [و] اننا ذاهبون على أمل ان يدرك الاسرائيليون بأن موقفهم حيال الفترة الانتقالية لا يتماشى مع مبادىء عملية السلام... [وآمل] في ان يعدلوا من موقفهم بما يتلاءم مع مبدأ تحقيق السلام» (**المصدر نفسه**، ٢٥/٤/١٩٩٢).

وأعرب رئيس الوفد الاردني، د. عبدالسلام المجالي، عشية توجّهه الى واشنطن، عن أمله في التوصل الى جدول أعمال موحّد «لأن ذلك يُسهّل طرح الموضوعات التي يتمّ بحثها حسب أولوياتها» (**السلام**، ٢٥/٤/١٩٩٢)؛ لكنه رأى «ان استمرار التعنّت الاسرائيلي قد ينسف... المباحثات التي تعتبر آخر وأثمن فرصة لتحقيق السلام في المنطقة» (**المصدر نفسه**، ١١/٤/١٩٩٢)؛ وكان الوفد الاردني المفاوض قد التقى الملك الاردني حسين، قبل توجّهه الى واشنطن، حيث استعرض معه «مراحل تطوّرات القضية الفلسطينية وسياسة الاردن تجاه تلك القضية... وأكد [الملك] على ان مرتكزات الموقف الاردني من قضية السلام تستند الى قرار مجلس الامن الدولي الرقم ٢٤٢ والقاضي بانسحاب اسرائيل من [على] جميع الاراضي المحتلة العام ١٩٦٧» (**المصدر نفسه**، ١٧ ـ ١٨/٤/١٩٩٢).

أ. ش.